اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 18-10-2008 رقم العـدد: 15393 رقم الصفحة: 46 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 1

قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى تصب في خانة طمأنة المواطنين واستقرار الأسهم

توجيهات الملك بالحد من آثار الأزمة العالمية تشيع الارتياح وتدعم الثقة في اقتصاد المملكة

الملك عبدالله والأمراء متعب ونايف وسعود الفيصل خلال جلسة مجلس الاقتصاد الأعلى أمس الأول في الرياض. (واس)

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 18-10-2008 رقم العـدد: 15393 رقم الصفحة: 46 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 2

قراءة: جمال أمين - جدة

لـم يكـن انـعـقـاد المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز -ايده الله- مساء أمس الأول لبحث الأزمة المالية العالمية التي امتدت تأثيراتها على كل دول العالم هو التحرك الوحيد من القيادة السياسية في هذا البلد ولن يكون الأخير بالطبع في هذا الشأن فقد سبقه توجيهه يحفظه الله قبل أسبوع تقريبا لعدة جهات مختصة معنية بدراسة أوضاع الأسواق المالية العالمية للحد من التأثيرات السلبية للتراجع الـذي شـهـدتـه الـبـورصـات العالمية وانعكاساتها النفسية على أداء المتعاملين في سوق الأسهم السعودية.

وقد بـادرت مؤسسة النقد العربي السعودي يوم الأحد الماضي بترجمة هذا التوجيه بتخفيض أسعار الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة اساس على إعادة الشراء "الريبو" وتخفيض الاحتياطي النظامي لودائع البنوك لدى مؤسسة النقد من ١٣ في المائة إلى ١٠ في المائة وذلك في اجراء يستهدف الحد من القيود المفروضة على السيولة وتحفيزها على التدفق للأسواق وفي مقدمتها سوق الأسهم السعودية.

سوق الأسهم يقع تحت التأثير النفسي للأزمة العالمية.. والإجراءات الأربعة تعيد الثقة

استجابة فورية

ومن تابع أداء سوق الأسهم السعودية على مدى الأيام الماضية يلاحظ أن هذا القرار قد اتى ثماره على الفور فقد كان حجم السيولة المتدفق على السوق على النحو التالي: يوم الاثنين ١٠/٦ لايتجاوز مليارا و ٣٩٠ مليون ريال ارتفع الى ٥ مليارات و ٢٤٠ مليون ريال في اليوم التالي الثلاثاء ١٠/٧ ارتفعت الى ٧ مليارات و ٥٠ مليونا مع التوجيه الملكي الأول وبعد أن أعرب نائب محافظ مؤسسة النقد د.محمد الجاسر عن استعداد المؤسسة لضخ السيولة الكافية في البنوك بما يصل إلى ١٥٠ مليار ريال إذا كانت هناك حاجة لذلك وهنا بدأت السوق تستجيب لهذه التحركات الواعية من جانب القيادة المخلصة الحريصة على مصلحة وعيش المواطنين فبدأ المؤشر يتحول من الانخفاض إلى الارتفاع "من الأحمرار إلى الأخضرار" اعتبارا من السبت ١٠/١١ مع استمرار ارتفاع حجم السيولة المتدفقة على السوق إلى ٧ مليارات و ٧٨٠ مليون ريال إلى أن وصلت ١٠ مليارات و٤٥٠ مليون ريال يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين وبلغ معهما المؤشر مستوى ٦٨٦,٣١٥

الجهات المعنية عليها مسؤولية الإسراع بإنجاز الدراسات التي وجه بها الملك

إن كل ذلك يعني أن سوق الأسهم السعودية يقع تحت التأثير النفسي للأزمة العالمية لذا تأتي أهمية مناقشة اجتماع المجلس الاقتصادي للأزمة المالية العالمية الحالية التي امتدت لتشمل مختلف دول العالم وتؤثر في وضع الائتمان والسيولة المالية وسلامة البنوك في تلك الدول، وتعرضت من جرائها جميع أسواق العالم المالية لخسائر جسيمة، وفي ضوء هذا تأتي أهمية اتخاذ المجلس إجراءات لمواجهة هذه الأزمة وإقرار خطط عمل والتنسيق فيما بينها.

لقد أكد خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - أن

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 18-10-2008 رقم العـدد: 15393 رقم الصفحة: 46 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 3

الاقتصاد السعودي يمر في الوقت الحاضر بمرحلة ازدهار - ولله الحمد - ترتفع فيها معدلات النمو والاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وأن مسيرة التنمية مستمرة. وبالرغم من عالمية الأزمة فإن آثارها في اقتصاد المملكة سيكون محدوداً - بإذن الله - بسبب النهضة الاقتصادية المحلية التي تعيشها المملكة، وسلامة الوضع المالي للبنوك المحلية.

وللتعامل مع هذه الأزمة والحد من أي آثار محتملة لها على الاقتصاد الوطني وجه - حفظه الله - الجهات الحكومية المعنية باستمرار متابعة الأزمة واتخاذ كل ما من شأنه الحد من آثارها على الاقتصاد الوطني ورفاهية ومعيشة المواطنين.

وكذلك توجيهه - حفظه الله - بأن تقوم الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية بالمجلس الاقتصادي الأعلى بمتابعة الأزمة بصفة مستمرة ودراسة آثارها ووضع اقتراحات محددة للتعامل معها ورفع تقارير دورية عن ذلك. وقد أقر المجلس الاقتصادي الأعلى الإجراءات التالية :

أولا : تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بالاستمرار في متابعة البنوك السعودية والحرص على سلامتها وتوفير السيولة اللازمة لها عند الحاجة.

ثانيا : تتابع مؤسسة النقد العربي السعودي القيود الموضوعة على توفير السيولة للبنوك وذلك بمزيد من التخفيض في نسبة الاحتياطي وخفض تكاليف التمويل إذا اقتضت الحاجة.

ثالثا : استمرار الحكومة في ضمان سلامة المصارف المحلية ، والودائع المصرفية.

رابعا : دعوة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنسيق المواقف.

ارتياح للإجراءات

لقد لقيت توجيهات الملك المفدى ارتياحا في أوساط الاقتصاديين السعوديين الذين دعوا إلى ضرورة أن تشتمل نتائج الدراسات التي وجه الملك عبدالله بأجرائها لمواجهة الأزمة على ما يلي:

- الإسراع في اطلاق نظام حوكمة الشركات الذي تم اقراره منذ فترة لزيادة الشفافية في السوق.

- الاستمرار في ضخ المزيد من السيولة في سوق الأسهم لتحفيز الطلب.

- تفعيل الدور الرقابي لمجلس الشورى وإيجاد صانع أساسي للسوق، وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة إنشاء صندوق التوازن المالي الذي كان الملك قد وجه بانشائه قبل سنتين.

- ضرورة وضع خطط احترازية لحماية السوق بين التحديات وتشكيل مجلس لإدارة أي أزمة مالية في حال حدوثها لا سمح الله.

إن هذا كله من شأنه أن يدعم ثقة المتعاملين في سوق الأسهم ويشيع الطمأنينة في نفوس المواطنين الذين تحرص قيادتنا الحكيمة كل الحرص على الحفاظ على مستوى رفاهيتهم.